

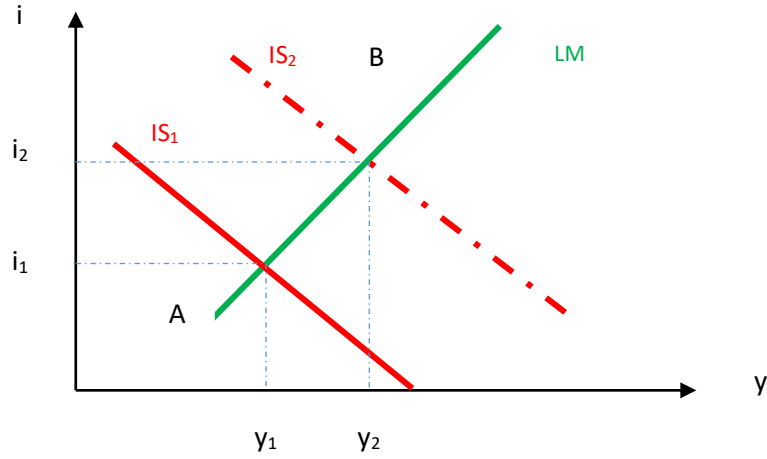
## المحور الرابع : تحليل السياسة المالية والنقدية

1- السياسة المالية: يقصد بها اعتماد الدولة على أدواتها المالية أو أدوات الميزانية العامة والمتمثلة في الإيرادات العامة ( الضريبة) والانفاق الحكومي كأدوات لتحقيق أهداف اقتصادية معينة (كرفع النمو الاقتصادي أو تقليص البطالة...)  
تتمثل أهم أدوات السياسة المالية في **الإنفاق الحكومي والضرائب** ونميز هنا بين نوعين من السياسة المالية كالتالي:

1-1 سياسة مالية توسعية: تتبع الدولة هذه السياسة عندما يمر الاقتصاد بحالة انكماش أو ركود (بطالة مرتفعة)، أي أن العرض أكبر من الطلب، فتسعى الدولة من خلال الأدوات المالية احداث توسع في النشاط الاقتصادي من خلال تحفيز جانب الطلب، فتقوم بزيادة الانفاق الحكومي ( مشاريع تنموية، زيادة الأجور، زيادة التحويلات الاجتماعية واعانات للمنتجين...) وتقليص معدلات الضريبة ( لزيادة القدرة الشرائية) .

هنا تقوم الحكومة بزيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب، سيؤثر ذلك على وضع المنحنى IS حيث سننقله لأعلى جهة اليمين، ويكون موازيا للمنحنى الأصلي وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

شكل رقم 1: أثر السياسة المالية التوسعية على التوازن العام



من خلال الشكل السابق نلاحظ باتباع سياسة مالية توسعية أدت إلى إنتقال منحنى IS بالكامل لأعلى جهة اليمين حيث نقطة التوازن الجديدة A والتي توضح إرتفاع سعر الفائدة من  $(i_1)$  الى  $(i_2)$  وزيادة الدخل من  $(y_1)$  الى  $(y_2)$ ، وتفسير ذلك هو أن زيادة الإنفاق الحكومي مثلا كسياسة مالية توسعية بالمقدار  $(\Delta G)$  سيؤدي لزيادة الدخل بالمقدار  $(\Delta y)$  حيث تكون الزيادة في الدخل أكبر من الزيادة في الانفاق الحكومي .

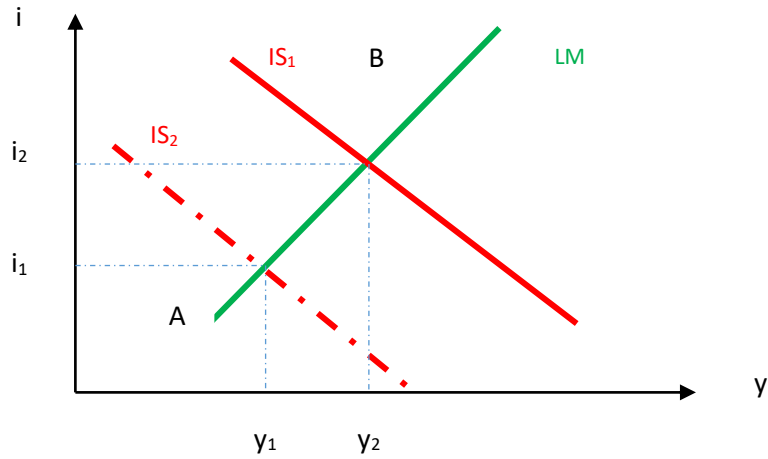
ومن ناحية أخرى فإن الزيادة في الدخل ستؤدي الى زيادة الطلب النقدي وطالما أن العرض النقدي ثابت، فسوف يختل وضع التوازن، ولكي نعود للتوازن مرة أخرى فلا بد من تخفيض الطلب النقدي حتى يتعادل مع ذلك العرض

النقدي الثابت، وبما أن العلاقة بين الطلب النقدي وسعر الفائدة هي علاقة عكسية فإن تخفيض الطلب النقدي سيتم عن طريق رفع أسعار الفائدة، وهكذا نجد أن إتباع السياسة المالية التوسعية سيؤدي في النهاية الى زيادة الدخل الوطني وإرتفاع سعر الفائدة.

2-1- سياسة مالية إنكماشية: تسعى الدولة من خلال هذه السياسة احداث انكماش في جانب الطلب الكلي، لأن هذا الأخير أكبر من العرض الكلي: أي أن الاقتصاد يمر بفترة تضخم ، لامتناس حجم الطلب الفائض ترفع الدولة مستويات الضريبة وتقلص من الانفاق الحكومي.

هنا تقوم الحكومة بتخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب حيث سيؤثر ذلك على وضع منحنى IS فقط فينتقل بالكامل لأسفل جهة اليسار موازيا للمنحنى الأصلي كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم2: أثر السياسية المالية الإنكماشية على التوازن العام



في الشكل السابق نجد أن اتباع السياسة المالية الإنكماشية كتخفيض الإنفاق الحكومي مثلاً قد أدى لإنتقال منحنى IS بالكامل لأسفل جهة اليسار موازيا للمنحنى الأصلي، وحيث تقاطع مع منحنى LM في نقطة توازنية جديدة وهي (B) والتي توضح إنخفاض الدخل التوازني من  $(y_1)$  الى  $(y_2)$  وأيضا إنخفاض سعر الفائدة التوازني من  $(i_1)$  الى  $(i_2)$ ، وتفسير ذلك هو أن تخفيض الانفاق الحكومي قد أدى الى انخفاض الدخل، وذلك من  $(y_1)$  الى  $(y_2)$ ، ومن ناحية أخرى نجد أن انخفاض حجم الدخل قد أدى الى تخفيض الطلب النقدي (علاقة طردية) وطالما أن العرض النقدي ثابت فسوف يختل التوازن لأن الطلب النقدي > العرض النقدي، ولكي نعود للتوازن مرة أخرى فلا بد من زيادة الطلب النقدي، وطالما أن العلاقة بين سعر الفائدة والطلب النقدي هي علاقة عكسية فان زيادة الطلب النقدي لن تتم الا عن طريق تخفيض سعر الفائدة، وهكذا نجد أن تخفيض الانفاق الحكومي كسياسة مالية انكماشية سيؤدي لانتقال منحنى IS بالكامل جهة اليسار حيث سيترتب على ذلك انخفاض حجم الدخل التوازني وأيضا انخفاض سعر الفائدة التوازني.

2- السياسة النقدية: هي مجموعة التدابير التي تعتمد عليها السلطة النقدية (البنك المركزي) لجعل عملية اصدار النقود وتداولها وتخزينها تتوافق مع الأهداف النقدية والمالية والاقتصادية المخططة من طرف الدولة .  
وتتمثل أهم أدوات السياسة النقدية في الجدول التالي:

الأدوات غير المباشرة (الكيفية)	الأدوات المباشرة (الكمية)
<u>معدل الاحتياطي الاجباري (القانوني):</u> نسبة القروض المحتفظ بها من طرف البنوك التجارية على مستوى البنك المركزي.	هي الأدوات التي يؤثر من خلالها البنك المركزي بصورة مباشرة على قدرة البنوك التجارية على استخدام السيولة، وتتمثل هذه الأدوات أساسا في سياسة مركزية تعرف سياسة تأطير أو انتقاء القروض، حيث أن البنك المركزي يحدد شروط وضوابط منح القروض ( مبلغ القرض، معدل الفائدة ، فترة السداد، مجال الإقراض...) فيشدد هذه الضوابط أو يسهلها حسب نوع السياسة المطبقة.
<u>معدل إعادة الخصم:</u> النسبة التي يقطعها البنك المركزي عند خصمه للأوراق التجارية والسندات المقدمة من طرف البنوك التجارية، حيث أن البنك المركزي هو الذي يتحكم في هذا المعدل ويرفعه ويخفضه حسب الهدف المسطر وحسب الظروف الاقتصادية.	
<u>سياسة السوق المفتوحة:</u> دخول البنك المركزي لسوق النقد كعارض للسيولة ( مشتريا للسندات أذونات الخزينة) أو طالبا للسيولة (بائعا للسندات وأذونات الخزينة)	

وهنا نميز بين نوعين هما:

1-2 السياسة النقدية التوسعية: عندما يواجه الاقتصاد ركودًا أو انكماشًا اقتصاديًا، يلجأ البنك المركزي إلى سياسة نقدية تحفيزية بهدف تعزيز النشاط الاقتصادي وزيادة الطلب الكلي. يتضمن ذلك:

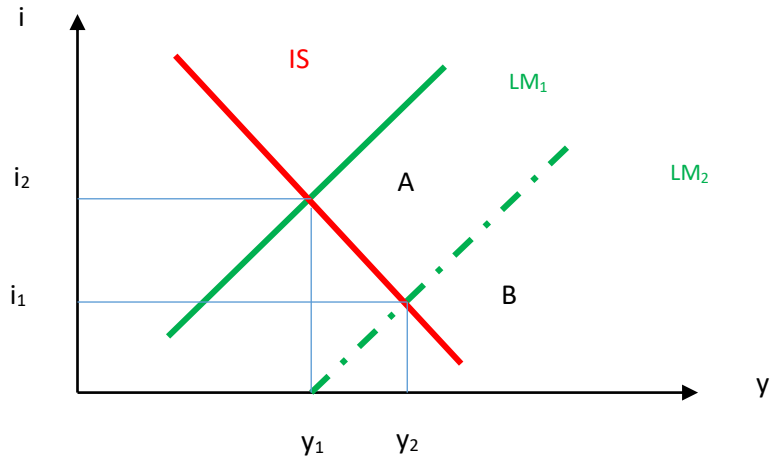
1. تقليص معدل أو نسبة الاحتياطي الاجباري، وهو ما يزيد من توافر الأموال لدى البنوك ويحفز الإقراض.
2. تقليص معدل إعادة الخصم، مما يجعل التمويل أكثر سهولة وأقل تكلفة للبنوك، مما يشجعها على منح المزيد من القروض.
3. دخول السوق كمشتري للسندات وأذونات الخزينة. وهذا يزيد من الطلب على هذه الأصول ويزيد من تدفق الأموال في الاقتصاد.
4. تسهيل شروط الإقراض والافتراض، حيث يقوم البنك المركزي بتخفيض القيود والشروط التي تفرضها البنوك على المقترضين، مما يشجع على زيادة النشاط الاقتصادي.

باختصار، تهدف هذه السياسة إلى تعزيز النشاط الاقتصادي وزيادة الإنفاق من خلال توسيع الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد.

من خلال زيادة المعروض النقدي حيث نفرض أن الاقتصاد في البدء كان متوازناً عند النقطة A ( $Y_1, i_1$ ) كما يوضحه الشكل رقم.... ونفرض أن الحكومة قد زادت عرض النقود من  $M_1$  إلى  $M_2$ ، ومنه سينتقل المنحنى LM من وضعه الأول إلى وضع جديد هو  $LM_2$ ، وبافتراض أن الأسعار منذ البدء ثابتة هذا يعني أن الكتلة النقدية قد ازدادت بنفس نسبة ازدياد حجم الناتج.

ومنه فإن إزدياد عرض النقود مع ثبات مستوى الأسعار يؤدي إلى نقل وضع التوازن من النقطة A إلى النقطة B، كما نلاحظ أن الناتج  $Y_2$  في النقطة B أعلى من الناتج  $Y_1$  في النقطة A أما معدل الفائدة  $i_2$  في النقطة B لا بد أن يكون معدل الفائدة مرناً أمام تقلبات الناتج وتقلبات الكتلة النقدية، لهذا فإن السياسة النقدية الهادفة إلى زيادة الناتج الحقيقي عن طريق زيادة الكتلة النقدية يجب أن تترافق مع إنخفاض معدل الفائدة.

شكل رقم 3: أثر السياسة النقدية التوسعية على التوازن العام



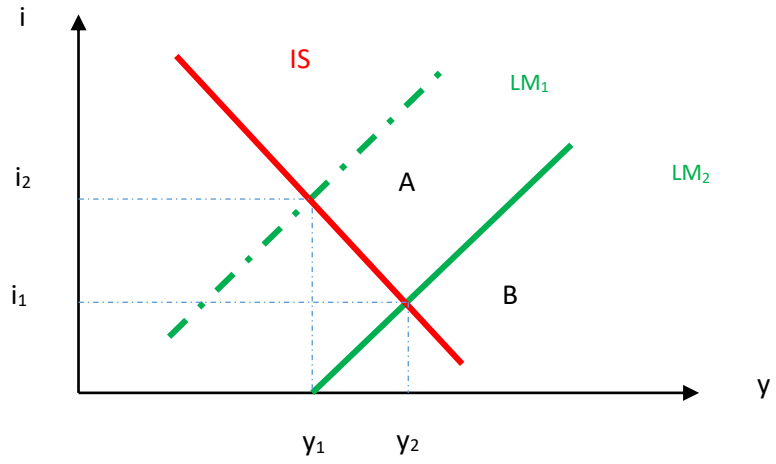
2-2 السياسة النقدية الانكماشية: عندما يواجه الاقتصاد موجات تضخمية، يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية بهدف الحد من التضخم وتقليص السيولة النقدية المتداولة. يتضمن ذلك:

1. زيادة أسعار الفائدة عبر رفع إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي الاجباري، وهو ما يزيد تكلفة الاقتراض ويقلل إغراء الإنفاق.
2. دخول السوق كبائع للسندات وأذونات الخزينة، وهذا يزيد من العرض من الأموال ويسحب السيولة من الاقتصاد.
3. تشديد شروط الإقراض والاقتراض، حيث يضع البنك المركزي شروطاً أكثر صرامة على المؤسسات المالية لتقليل إمكانية منح القروض، مما يقلل من كمية الأموال في الاقتصاد.

باختصار، تهدف هذه السياسة إلى تقليل السيولة وتقليص الإنفاق للحد من التضخم.

من خلال تخفيض العرض النقدي سيؤثر ذلك على منحنى (LM) وينقله بالكامل جهة اليسار موازيا للمنحنى الأصلي كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 4: أثر السياسة النقدية الإنكماشية على التوازن العام



نلاحظ من خلال الشكل السابق أن تخفيض العرض النقدي كسياسة نقدية إنكماشية قد أدى لإنتقال منحنى (LM) بالكامل جهة اليسار حيث تقاطع مع منحنى (IS) في النقطة التوازنية (B) والتي توضح ارتفاع سعر الفائدة التوازني من  $(i_1)$  إلى  $(i_2)$  وانخفاض الدخل التوازني من  $(y_1)$  إلى  $(y_2)$ ، لأن انخفاض العرض النقدي يؤدي إلى الإخلال بوضع التوازن حيث سيكون الطلب النقدي < العرض النقدي، وللعودة للوضع التوازني لا بد من تخفيض الطلب النقدي حتى يتعادل مع العرض النقدي وذلك عن طريق رفع سعر الفائدة من  $(i_1)$  إلى  $(i_2)$ ، ومن ناحية أخرى ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى تخفيض الاستثمار، ومنه إتباع سياسة نقدية إنكماشية سيؤدي إلى رفع سعر الفائدة من  $(i_1)$  إلى  $(i_2)$  وفي نفس الوقت تخفيض حجم الدخل التوازني من  $(y_1)$  إلى  $(y_2)$ .

